

تقرير

قانون العتقوبات على حزب الله هل يدخل بازار الانتخابات الأميركية؟



سيناريوات لتنفيذ القانون وفق صيغ متقدمة عن التعميم الذي اصدره مصرف لبنان (هيلم الموسوي)

رغم تراجع الكلام الإعلامي حول قانون العتقوبات الأميركية على حزب الله، تتفاقم محاولات الحفاظ على التهذئة الداخلية، مع الخشية من دخول القانون بازار الانتخابات الأميركية ومحاولات واشنطن استرضاء السعودية

هيام القصيفي

الهدوء الذي طبع أخيراً ملف العقوبات الأميركية على حزب الله، لا يلغي أن تأثيرات القانون، مصرفياً وسياسياً، لا تزال تتقدم على غيرها في النقاشات السياسية الداخلية، وسط تضارب في شأن التعامل مع ارتدادات القانون وأسلوب تنفيذه لبنانياً.

ويجزم المطلعون على الحثثيات الأميركية للقانون بأن السقف المرسوم لن يُترجع عنه، ولا سيما في المرحلة الراهنة التي تشهد سباقاً عناوينه الأساسية، ويبدو هؤلاء خشيتهم من أن تصبح محاربة حزب الله، عبر هذا القانون، مادة جذابة («قابلة للبيع والشراء») إرضاءً للوبي اليهودي الفاعل في الانتخابات الأميركية، الأمر الذي سيسلّط الضوء عليه أكثر في الأشهر الفاصلة عن موعد الانتخابات. كذلك ثمة تخوف من أن التركيز الأميركي على القانون، يعزز محاولات واشنطن لاسترضاء الرياض، وبرز آخر تجلياتها في خلال زيارة ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لواشنطن، والتأكيدات الأميركية لفصل العلاقة مع إيران والملف النووي عن السياسة المتشددة تجاه حزب الله. وهذا يعني، عملياً، أن لا تراجع (سياسياً) عن القانون الذي سلك مسلكه العملي، ولا يمكن مقارنته أميركياً إلا من خلال التشدد في مراقبة تطبيقه وتنفيذ العقوبات تبعاً على حزب الله، وتجفيف موارده بحسب ما تقتضيه المتطلبات



الاميركيون ابلاغوا مصرف لبنان بملاءمة تنفيذ القانون منعا لتدهور الوضع



الأميركية. أما كل ما عدا ذلك من تفسيرات لبنانية محض، فلا يعدو كونه اجتهادات محلية، لا تأثير لها بمسار الية تطبيق القانون وتعامل المصارف اللبنانية معه بحرفيته. وفي انتظار جلاء نتائج الانتخابات الأميركية، ومجيء السفيرة الأميركية الجديدة اليزابيث ريتشارد، المكلفة مراقبة تطبيق لبنان للقانون، لا يبدو أن هناك متغيرات تذكر.

جاء التفجير الذي استهدف «بنك لبنان والمهجر» ليضفي على ملف العقوبات مزيداً من الضغط - وإن كان قد أسهم في سحبه أكثر من التداول

الإعلامي - بين من يتهم الحزب بالوقوف وراء التفجير كرسالة تحذير إلى القطاع المصرفي وإلى من يقف وراء التشدد في تنفيذ القانون الأميركي، وبين من يرى أن هناك طرفاً ما استفاد من هذه اللحظة ليحوّط حزب الله والقطاع المصرفي ويمس بالاستقرار النقدي لأول مرة منذ سنوات طويلة.

بين النظريتين، تحركت خطوط الاتصال بين المصارف والحزب في صورة غير مباشرة، أمنياً وسياسياً ومصرفياً، لطماننة القطاع المصرفي والحزب على السواء، ويجري التداول في سيناريوات للتهذئة تعمل على تنفيذ القانون الأميركي في شكل مضبوط تحت سقف مصرف لبنان، ولكن وفق صيغ متقدمة عن التعميم الذي اصدره المصرف منذ بداية الأزمة.

وهناك طريقتان لتطبيع التهذئة الحالية، بحسب معلومات سياسيين مطلعين على موقف حزب الله يعملون على تعزيز الثقة بينه وبين المصرف المركزي، الأولى تتعلق بطريقة التنفيذ المصرفية إدارياً وعملائياً، وهو الأمر الذي بدأ يتحقق بفعل

التي تتولى مراقبة المخابرات اللاسلكية على اختلاف أنواعها والتحري عن المحطات غير القانونية...». و«الأمّن العام» هنا هي الكلمة المفتاح، إذ إن صصوص يعدّ هذا المرسوم بمثابة صكّ براءة وبأبأ لردّ التهم التي كبلت ضد قوى الأمن التي لم تضبط تركيب محطات الإنترنت غير الشرعي، ولا سيما أن القانون حصر مهمة مراقبتها بوزارة الدفاع والأمن العام، فغسلت قوى الأمن يديها. لكن لماذا لم يُكَلّف مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر الأمن العام التحقيق في قضية محطات الإنترنت يومها؟ الجواب

«قطار الحرية»:

عن صينٍ أخرى وزمنٍ مضى

عاهر محسن

حين وقّعت الصين الشعبية، في سبتمبر من عام 1967، اتفاقاً مع تنزانيا وزامبيا لتمويل وبناء أطول خط قطار في القارة الأفريقية، في تحدٍّ مباشر لأميركا والاتحاد السوفياتي في آن، مثل الحدث فاتحةً لطور جديد في العلاقات الدولية. كانت الصين ما تزال في مرحلة «الثورة الثقافية»، وجزءٌ كبير من الريف الصيني لا يقلُّ فقرًا عن الريف الأفريقي نفسه، وكان التعهد ببناء سكة حديد يفوق طولها 1600 كيلومتر أكبر مشروعٍ على الإطلاق تنفّذه الصين في الخارج، وبداية ظهورها على الساحة الدولية.

قبل أن تعرض الصين تنفيذ المشروع، كانت تنزانيا وزامبيا (الحديثا الاستقلال) قد جرتا الحصول على التمويل من الولايات المتحدة وأوروبا، والبنك الدولي، والاتحاد السوفياتي، ووجهتا بالرفض من الجميع حتى تدخلت بيجينغ. القطار كان سياسياً يقدر ما هو اقتصادي، فزامبيا وتنزانيا كانتا البلدين الوحيدين اللذين حظيا بالاستقلال في الجزء الجنوبي من أفريقيا؛ وكانت مناجم النحاس في زامبيا - وهي بلدٌ داخلي لا يطل على البحر - مضطرةً إلى نقل انتاجها لتصديره عبر روديسيا (زيمبابوي اليوم) أو أفريقيا الجنوبية أو انغولا - المستعمرة البرتغالية. فكان الخط مرجحاً، أساساً، ضد أنظمة الفصل العنصري في روديسيا وجوهانسبرغ، ويهدف إلى التحرر من البنى التحتية «الاستعمارية» السابقة، التي كانت متمركزة حول مناطق النفوذ الأوروبي، وبناء صلاتٍ محلية بديلة، وإعطاء زامبيا منفذاً بحرياً عبر دار السلام في تنزانيا.

مدت خطوط القطارات في أفريقيا منذ أواسط القرن التاسع عشر، ولكنها كانت، بلا استثناء، تتبع الخارطة الاستعمارية ومصالحها: وصل المدن الساحلية بمزارع المستوطنين البيض في الداخل، نقل المنتجات المنجمية إلى مرفأء التصدير، الحلم الألماني ببناء خط يجمع كل المستعمرات الألمانية في وسط أفريقيا (لم ينفذ)، والمشاريع البريطانية المختلفة لتأكيد «ملكية» التاج لأفريقيا عبر «خط امبراطوري» يمتد من النيل إلى كايب تاون...

حين أنجحت الصين الرئيسين الأفريقيين، نيريري في تنزانيا وكاوندا في زامبيا، وتعهّدت تنفيذ القطار، لم تكن المفاجأة في طبيعة الحدث فحسب، بل في اللغة التي استخدمتها الصين لتوصيف المشروع وأهدافه. في كتاب للاكاديمية الأميركية جايمي مونسون عن «خط الحرية» - وهو الاسم الذي أعطي للمشروع في حينه - نجد صين تشو ان لاي وكلامها الواضح عن «محاربة الهيمنة»، ومدّ الصلات مع «اخواننا في أفريقيا»، مع التأكيد على أن الصينيين والأفارقة يجمعهم تاريخٌ واحد من القهر، وبناء تحالفٍ في وجه العقيلة النيوكولونيالية» والفوقية التي يعامل بها الغرب - والاتحاد السوفياتي - بلال الجنوب.

المثير هنا هو أنّ هذا النموذج الفريد للتعامل بين الدول والتضامن بين الشعوب (والذي لم يعمر طويلاً) لم يكن مجرد كلام وايدولوجيا. نفّذت الصين مشروع القطار على هدى «المبادئ الثمانية» التي كتبتها ان لاي من أجل توجيه التعاون الصيني مع الدول الصديقة. بحسب مونسون، لم تؤثر الدعاية الايدولوجية عميقاً على الأفارقة الذي عملوا مع الصينيين على بناء الخط، ولا يتذكر كثيرون تعاليم الكتاب الأحمر الذي تمّ توزيعه بكثافة (مع أن النكتة التي سرت أثناء العمل تقول أنّ العامل الأفريقي الذي كان يتعب، كان يقوم ببساطة بفتح الكتاب الأحمر والاستلقاء في في شجرة متصفاً آياه، ولن يتقدّم أي من المشرفين الصينيين لحيته على حمل المول). الأثر الدائم الذي تركه الصينيون على التنزانيين، تقول مونسون، نتج عن مراقبتهم والعمل معهم وملاحظة كم هم جادون ومتواضعون ومجتهدون.

المبدأ الثامن من مبادئ شو ان لاي كان ينصّ أن «على الخبراء الذين ترسلهم الحكومة الصينية... أن يحظوا بمستوى المعيشة نفسه الخاص بالخبراء المحليين، ولا يحق لهم أن يتقدموا بمطالب خاصة أو أن يحصلوا على تقديرات مميزة»؛ وقد تمّ تطبيق هذه الفكرة بالفعل. حضر الی تنزانيا للعمل على الخط ما بين 20 و50 ألف خبير وتقني من الصين، وقد كانوا - جميعاً - يقيمون في مخيمات العمل نفسها مع زملائهم الأفارقة، ويعملون في الظروف نفسها، ويدربون العمّال ويدورونهم في أن (البدا السابع كان يلزم الحكومة الصينية بنقل الخبرات كاملة إلى البلد الصديق، وليس تسليمه مشروعاً فحسب)، حتّى نفهم معنى هذه السياسة في أفريقيا، يكفي أن نراجع ما كتبه مونسون عن رحلة فريق الاستطلاع الصيني، الذي جاء في أواخر الستينيات، قبل بدء العمل، لتحديد طريق القطار واستكشافه. سار هذا الفريق في أدغال كثيفة، وهضاب ووديان، ومناطق مهجورة بالغة الخطورة، وكان ينصب خلفه عيداناً من البامبو يعلوها علمٌ أحمر لتحديد المسار. ضمّ الفريق اثني عشر خبيراً صينياً يرافقهم ثمانية تنزانيين لحمايتهم ومرافقتهم؛ تقارن الباحثة بين هذه النسبة من المساعدين المحليين والبعثات الأوروبية السابقة، حيث كان الأوروبيون يُحملون، في كثير من الحالات، على اكتاف الخدم الأفارقة ويسافرون مع قوافل خدمتهم، تفوقهم عدداً بأضعاف مضاعفة (حملة الكساندر غيب، على الطريق نفسه، عام 1951 ضمّت أربعة أوروبيين و56 خادماً وعمّالاً أفريقياً، على سبيل المثال).

ما يغيب عن الكثير من أدبيات التنمية اليوم هي فكرة أنّ أهمية مشروع وطني ضخم، كقطار زامبيا - تنزانيا، لا تقتصر على تسليم مشروع مكتمل، بل إنّ عملية التنفيذ نفسها، وتنظيم العمل وإشراك المجتمع فيه، والدعاية والتشديد التي تحيط به، لا تقلُّ أهمية وتأثيراً. هذا النمط، «المشاريع الوطنية»، اختلف أيضاً مع نهاية الحرب الباردة، حين أصبح البناء مسألة «تقنية» بالكامل، توقع العقد مع الشركات الأجنبية، وتنتظر التسليم. الصينيون كانوا يعتبرون أنّ تدريب فرق العمل الأفريقية (والكثير منهم كان يحصل على وظيفة للمرة الأولى، وليس معتاداً على العمل براتب)، وتشجيعها على العمل الدؤوب وإنهاء مهامهم في وقت قياسي سوف يعطي المواطنين السود الذي عاشوا تحت نير الاستعمار ثقةً بالنفس، وشعوراً بالانجاز، وبأن في وسعهم تحقيق ما يشاؤون بالاعتماد على ذاتهم.

أنهى العمال الصينيون والأفارقة «خط الحرية» قبل سنتين من موعده المقرّر، وقد تابع شعب الصين البناء، عن كثب (فأحد أهداف المشروع، تقول مونسون، كان داخلياً صينياً، إذ أرادت القيادة تقديم مثال العامل الصيني المجتهد والناجح للعمال في الداخل)، فكان التلفزيون الصيني يتحدث باستمرار عنه، حتى أن برامج الكوميديا والمسابقات صارت تحوي أسئلة عن تنزانيا، أو تعلم المشاهدين كلمات بالسواحلي، وتشرح تحديات العمل، وصعوبة حفر الأنفاق، ومخاطر الطبيعة - على ما يبدو، كان الجاموس البري (لا الأسود أو الحيوانات المفترسة) أكثر من هدّد العمال على الخط، إذ كانت الجواميس عدائية وكثيراً ما تهاجم وتجرح العمّال.

يروى عامل أفريقي، ساهم في بناء الخط، قصّة تلخص عقلية تلك المرحلة، ولغتها وأملها، والفارق بين الأمس واليوم. حين أصيب أثناء العمل وأخبر المشرف الصيني أنه لم يعد قادراً على الاستمرار، صرخ به «الرفيق» الصيني مشجعاً وأمرًا: «عمل! سوف يستخدم شعبك هذا القطار! أمك وأبوك سيركبان هذا القطار!»

تقرير

بين تفجير فردان وشبكة

رضوان مرزوق

في معرض الدفاع عن قوى الأمن الداخلي، وقف المدير العام اللواء ابراهيم بصبوص أمام لجنة الاتصالات، الأسبوع الماضي، ليقرأ التالي: «يتحدث المرسوم الرقم 377، الصادر في 15 أيلول سنة 1989، عن أصول الترخيص باستعمال واستثمار المحطات اللاسلكية الخصوصية، وتاجير الاتصالات السلكية الدولية وتحديد رسومها وعائداتها ومراقبة عملها». وأضاف: «المادة 25 من المرسوم تذكر أنّ الإدارة بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية المختصة في وزارتي الدفاع

الوطني والداخلية (الأمن العام) تتولى مراقبة المخابرات اللاسلكية على اختلاف أنواعها والتحري عن المحطات غير القانونية...». و«الأمّن العام» هنا هي الكلمة المفتاح، إذ إن صصوص يعدّ هذا المرسوم بمثابة صكّ براءة وبأبأ لردّ التهم التي كبلت ضد قوى الأمن التي لم تضبط تركيب محطات الإنترنت غير الشرعي، ولا سيما أن القانون حصر مهمة مراقبتها بوزارة الدفاع والأمن العام، فغسلت قوى الأمن يديها. لكن لماذا لم يُكَلّف مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر الأمن العام التحقيق في قضية محطات الإنترنت يومها؟ الجواب

بسيط، بحسب المصادر القضائية. فالضابطة العدلية العسكرية، وفقاً لقانون القضاء العسكري، هي الشرطة العسكرية ورتبها التحقيق في مديرية المخابرات، وعليه، فإنّ صقر لم يخطئ، ولا سيما أنّه كلف استخبارات الجيش التحقيق. لكن لماذا حضر القاضي صقر التحقيقات في تفجير فردان غروب الأحد 12 حزيران الجاري بـ «فرع المعلومات» دون غيره؟ الإجابة عن هذا السؤال أكثر صعوبة، حتى بالنسبة إلى المصادر القضائية. فعندما تغلب السياسة على القانون، تُكَلّف الحقائق، فضلاً عن أنّ الكل يعلم أنّ لهذا الفرع صبغة